ملخّص ملاحظات المقابلات مع الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

توجز الآراء الواردة أدناه الأفكار التي أعربت عنها الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية التي أُجريت معهم مقابلات خلال المرحلة الأولى من المشروع. وقد جُمعت هذه الآراء ضمن عدد من الفئات، وهي تُعبّر عن وجهات نظر هؤلاء الأشخاص عن تصوّرهم لدور المجلس، والتحدّيات التي تعترضه في أداء دوره ومهمته، والفرص، ونقاط القوة التي يمكن أن يستفيد منها ليعمل بكامل طاقته ويُحقق الأهداف المنشودة.

أن الآراء المذكورة في الوثيقة أدناه نُقلت تمامًا كما وردت على لسان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، دون أن تخضع لأي مراجعة من قبل الخبراء. وهي بالتالي لا تعبّر بالضرورة وجهات نظر خبراء مشروع "مرفق للمساعدة الفنية – TAF".

وتجدر الإشارة إلى أن الآراء التي سيتمّ اعتمادها في الخطة الاستراتيجية هي تلك التي سيصدّق عليها كل من قيادة وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

الجهات الفاعلة الداخلية:

- السيد شارل عربيد، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- السيد سعد الدين حميدي صقر، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثل الاتحاد العمالي العام في لبنان
- الدكتور محمد سيف الدين، المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- السيد سمير نعيمة، رئيس أمانة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- الوزير منصور بطيش، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزير الاقتصاد والتجارة
- السيد صلاح الدين عسيران، عضو مجلس إدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعضو اللجنة الاقتصادية، وممثل أصحاب الأعمال.
- د. غريتا صعب، عضو مجلس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحد الخبراء العشرة المرشحي من قبل الحكومة
- السيد عازار حنا، محاسب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- السيد ألبيرت نصر، مستشار بحوث لدى رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجهات الفاعلة الخارجية:

- أنا. غسان مخيبر، عضو سابق في مجلس النواب اللبناني
- الدكتور كمال حمدان، خبير اقتصادي، المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والاستشارات
- الدكتور محمد جزيني، خبير اقتصادي
- السيد أديب نعمة، الرئيس السابق لمبادرة المساحة المشترك، مستشار لدى الأمم المتحدة
- السيد نسيب غبريال، خبير اقتصادي، رئيس قسم الأبحاث والدراسات في بنك بيبلوس

إجابات الأشخاص المُقابلين على الاستبيان، مصنّفة تحت أربعة مواضيع

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يُشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منصةً للحوار الوطني بشأن القضايا الأساسية، وهو حوار لا يجب بالضرورة أن يصل إلى حلول. قد تمتد الحوارات على مدى أشهر دون التوصّل إلى حلول، ويجب إطلاع الجمهور بذلك.

يتمثّل دور المجلس في تقديم توصيات بشأن السياسات، وإجراء حوارات حول هذه السياسات، وهو دور لا تضطلع به أي مؤسسة أخرى في لبنان، باستثناء المجلس النيابي.

لا يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشكّل جهة منافسة للوزارات في مجال صياغة السياسات، لكن يمكنه عقد حوارات حول هذه السياسات.

يؤدّي المجلس دوراً سياسياً، غير أن النظام السياسي اللبناني التقليدي لا يعترف بهذا الدور. وقد بُذلت محاولات ضمنية وصريحة لتغييب دوره.

يجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قادراً على فتح باب النقاش حول الموضوعات التي يعتقد أنها ذات اهمية.

يجب أن يكون الحوار موجّهاً وهادفاً، وقادراً على استقطاب الناس.

إن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونجاحه ليسا تقليديين، إذ بوسعه أن يقوم بدور الوسيط ومزوّد للحلول، على سبيل المثال في قضية محرقة النفايات في بيروت.

قد يُنظر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه مقرّب من الحكومة. وقد يُعزى ذلك إلى الآلية المتّبعة في اختيار الأعضاء. في الحقيقة، للمجلس أن يكون "صوت" المواطنين، وليس صوت الحكومة، وصلة الوصل بين المواطنين والنقابات من جهة، والسلطات الحكومية من جهة أخرى. ويتعيّن على المجلس أن يراعي محورين أساسيين: تفادي الوقوع في الخطاب الشعبوي، والانطلاق من اهتمامات الناس وتوقعاتهم وتطورهم لصياغة سياسات تقوم على البحوث العملية والأدلة، مع مراعاة توقّعات الحكومة. باختصار، على المجلس أن يحوّل مطالب الناس إلى سياسات، ويحوّل احتياجات الحكومة إلى "قضايا متفهّمة" من منظور المواطن. أي، ينبغي أن ينقل مطالب الناس إلى الحكومة، وأن ينقل احتياجات الحكومة إلى المواطنين، وأن يعمل على التوفيق بين متطلّبات الدولة وسبل كسب العيشهم للمواطنين.

وفق ما أعرب عنه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن يصبح المجلس أكثر وعياً للقضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية، وأن يركّز بشكلٍ أكبر على الجانب "المجتمعي" في مقابل الجانب "الاجتماعي". ويتعيّن بذل المحاولات من أجل فهم إلى "أين يتجه مجتمعنا"، والسعي إلى تحصين مجتمعنا وصون التكافل الاجتماعي. كذلك، يجب معالجة قضايا مثل التنمّر، وسلوك الإنفاق، والنزاعات (هشاشة مجتمعنا). على المجلس أن يقترح رؤى وسياسات كفيلة بتمكين أساليب التفكير. وفي هذا السياق، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور توافقي، ويسهم في التوصّل إلى تسويات تحول دون تفاقم القضايا الخلافية.

يطمح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تأسيس مرصد اقتصادي، وهو جهاز يُعنى بإصدار دراسات اقتصادية منتظمة، وإنتاج بيانات وإحصاءات ومسوحات ومؤشرات، أي أن يصبح، من الناحية الفنية، مزوداً مستقلاً للبيانات والدراسات الاقتصادية.

التمثيل

تكمن أولى المشاكل التي تمّ تحديدها من خلال معظم المقابلات في أن الحكومة هي التي تختار وتقرر الهيئات الممثلة في المجلس، وأن الاختيارات تستند إلى معايير ومحاصصات طائفية، وعلاقات الأعضاء بالقادة السياسيين.

ويعتبر التوزيع الطائفي للمناصب داخل المجلس وسيلةً لإحكام القبضة السياسية على المجلس، وهي قبضة تُفرض مسبقاً على النقابات.

علاوة على ذلك، لا تقترح النقابات والهيئات الأخرى دائماً أنسب المرشحين. وبالتالي، يجب اعتماد مجموعة من المعايير العامة في اقتراح الأعضاء على مستوى النقابات والهيئات الأخرى، مثلاً استناداً إلى المعرفة، ومهارات التفاوض، والتمثيلية.

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتّباع تدابير شفّافة في اختيار الخبراء العشرة الذين يشكلّون جزءاً من المجلس. كما يجب أن يتحلّى هؤلاء الخبراء بالكفاءة، وأن يأتوا من مختلف التخصصات ليعملوا معاً كفريق واحد. من شأن هؤلاء الخبراء أن يصبحوا "ضمير" المجلس، و"محركه الأساسي".

كذلك، لا بدّ من أن تتّصف علاقات المجلس بالهيئات الممثّلة بالثبات والاستمرارية. ويجب على كل ممثل أن يرجع إلى الهيئة التي يمثّلها في كافة القرارات.

وفي ظل الحاجة إلى مزيد من التنوع، يجب أن تدفع عوامل مثل تنوّع المجتمع المدني، وديناميته، وتطوّره بمرور الوقت، واختلاف أطيافه إلى توسيع نطاق نشاط المجلس ليشمل هيئات جديدة، مع الحرص على تحسين معيار الأهلية لناحية نوعية الأشخاص المختارين. ويمكن النظر في بعض الجهات الفاعلة في مجالات التعليم والبيئة والتنمية والبلديات والاتحادات البلدية كأعضاء جدد محتملين في المجلس. وعلى حدّ تعبير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ينبغي أن يصبح المجلس غرفة المجتمع المدني.

وينبغي للحوارات أن تجمع "الأفضل"، وألّا تدور دائماً بين أعضاء المجلس حصراً. عند التطرّق إلى قضية ما، على المجلس أن يُحدّد الجهات الفاعلة المعنية: المنظمات غير الحكومية، الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كذلك، يتعيّن إشراك الجهات الفاعلة في الحوار من خلال تنظيم ورش عمل صغيرة، يُخرج في نهايتها المشاركون بالتوصيات الملائمة.

عمل اللجان

في ما يتعلّق بأنشطة اللجان، يظهر تبايناً كبيراً من حيث القدرات، إذ لا تتّصف اللجان بالقدر نفسه من الانتاجية والجدية في العمل.

وتتواصل اللجان النشطة مع المؤسسات الأخرى لجمع البيانات، مثل النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية. ومع ذلك، ينبغي تقديم الدعم اللازم لعمل اللجان من خلال توفير مشورة الخبراء وتطوير القدرات البحثية للمجلس.

القضايا التنظيمية وجذب ذوي المهارات

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي "كادر" يشمل ٥٢ وظيفة، لكن هيكليته التنظيمية قديمة وتتطلّب تحديثاً يُعبّر عن الاحتياجات المعاصرة للمجلس ودوره المنتظر.

على المجلس أن يعتمد هيكليةً واقعيةً تقوم على توظيف جزء من الطاقم وفقًا لنظام الخدمة المدنية، وتعيين الجزء الآخر، المطلوب لإسهاماته الفنية، وفقاً " للقيمة السوقية" وعلى أساس تنافسي (أي من خلال المقارنة بالخبراء العاملين في مجالات مماثلة)، وهي آلية توظيف مشابهة لتلك المتّبعة في منظومة الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن للمجلس أن يجتذب أشخاصاً أكثر كفاءة لإدارة الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة في العقد الاجتماعي، إذا ما استمر بدفع الأجور وفقاً لسلسلة الرواتب الخاصة بالخدمة المدنية (حوالي مليوني ليرة لبنانية، من دون الاستفادة من مزايا نظام الخدمة المدنية، والاكتفاء بالتسجيل في صندوق الضمان الاجتماعي). نظراً إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو مؤسسة "شبه عامة"، ينبغي أن يتمتّع بنوع من الاستقلالية في تحديد الرواتب والتعويضات ونظام التوظيف. يجب استشارة خبير قانوني في هذا الشأن.

باختصار، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستقطب المزيد من الأشخاص الأكفاء من خلال تحسين جدول الرواتب، وإعادة النظر في هيكليته التنظيمية، والقيام بدوره كاملاً، والتزام الشفافية.

فضلاً عن ذلك، لقد تمّ في بعض الأحيان تحييد "الإدارة"، بدل من إشراكها في اتخاذ القرارات كافة. ينبغي تعزيز دورها لضمان استدامة المجلس.

ويمكن أن يُخصّص للمجلس ميزانية تشغيلية صغيرة وأن يستفيد من المنح لإنجاز المشاريع، على أن يتمّ ذلك بطريقة مستدامة واستناداً إلى برنامج متوسّط وطويل الأجل يشمل الموضوعات التي تقتضي الحوار.

القدرات البحثية

إن وجود مركز أبحاث لإجراء الدراسات داخل المجلس من شأنه أن يعزّز دوره. لكن تكمن القيمة المضافة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره الأساسي في إرساء إطار للحوار وتقديم التوصيات بشأن السياسات العامة. إن إنشاء مركز أبحاث يُنافس مراكز البحوث الأخرى هو أمر مكلف وصعب للغاية.

يستند الفريق الذي يرأسه مستشار رئيس المجلس، الدكتور ألبير نصر، في عمله على نظرة أكثر شمولاً، إذ يعالج القضايا الكبيرة في مجال السياسات العامة بدل التعامل مع القضايا ملحّة. ويعمل هذا الفريق بوصفه المستشار الاقتصادي "للمستشار الاقتصادي" الذي يمثّله المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتبرز الحاجة إلى مثل هذا الفريق لتقديم المشورة القائمة على البحوث، وليس على الرأي، لأن بمقدوره تقديم رأي منصف، على عكس أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذين يدافعون عن مصالح مجموعاتهم. عندما يكون هناك رأيان متعارضان بشأن مسألة معيّنة، يمكن للبحوث أن تشير إلى الطريقة المثلى للسير قدماً.

لكن من الناحية العملية، فإن تشكيل مثل هذه الوحدات يمثّل استثماراً مكلفاً، ويقتضي الحصول على بعض الاستقلالية في العمل والإنتاج.

ويعتمد عدد الموظفين اللازمين لمثل هذا الوحدة على نطاق العمل، ولا ينبغي أن تتألف بالضرورة من موظفين عامين، بل من الباحثين الأكفّاء الذين يتمّ تعيينهم على أساس تعاقدي. ويمكن إستبقاء الموظفين على أساس كل مشروع على حدة.

من جهة ثانية، ينبغي تسهيل وصول المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى البيانات الحكومية. في الوقت الحالي، يمكن للمجلس أن يحصل على ما هو متاح للناس عموماً. إن اللجوء إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات يمكن أن يساعد في هذا الصدد.

يجب أن يستعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتقارير الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، لكن من دون يحلّ مكانها. لا ينبغي على المجلس أن يتحول دوره إلى توفير الإحصاءات، ليس بمقدوره القيام بذلك.

التزام أعضاء المجلس

في ظل غياب الالتزام لدى أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكمن التحدّي الرئيسي الذي يعترض عمل المجلس في بلوغ النصاب القانوني، أيّ ثلثي الأعضاء. على مستوى الهيئة العامة، يفتقر الأعضاء إلى الالتزام بالشروط الخاصة بالاجتماعات، كما يشوب عمل اللجان عدم الانتظام لناحية عقد الاجتماعات والإنتاجية.

لقد تمّ تقديم عدد من الاقتراحات في ما يتعلّق بأجور أعضاء المجلس، وهي مسألة حساسة قد يترتّب عليها آثار إيجابية وسلبية في الوقت نفسه. وبإجراء مقارنة مع المجالس المماثلة في الدول الأخرى، يتبيّن أن هذه المجالس تعتمد نظماً محدّدة للأجور. لكن إذا ما تمّ اعتماد مثل هذا النظم في المجلس اللبناني، لا بدّ من إخضاعها لرقابة جيدة.

غالبًا ما يُعزى افتقار الأعضاء إلى الحافز إلى أن المجلس لا يعالج القضايا الأساسية، لذا عليه أن يثير اهتمام أعضائه، ويعمد إلى إيجاد زخم داخلي.

رؤية القيادة الحالية

بالنسبة لأعضاء المجلس، تفتقر الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للمجلس إلى الوضوح الكافي. عادةً ما يستجيب المجلس للقضايا الملّحة.

يسود انطباع بأن الولاية الحالية للمجلس لا تعمل وفقاً لخطة سنوية أو أولويات وبرامج.

تخضع العديد من الأفكار إلى المناقشة مع الخبراء الخارجيين والمانحين، ولكن لا يُصار إلى وضع أيّ تدابير متابعة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الشفافية

يحقّ للمواطنين معرفة الأعضاء الذين يحضرون ويشاركون في الجلسات والذين يتخلّفون عن ذلك، ففي النهاية، يتسنّى للمجلس أن يعمل بفضل أموال دافعي الضرائب.

أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن استعداده الالتزام بقانون حق الوصول إلى المعلومات. يجيب المجلس عن كافة الاستفسارات المتعلّقة بميزانيته، ويعتزم نشر التفاصيل الخاصة بهذا الشأن على موقعه الالكتروني في المستقبل.

التواصل

لم يضع لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استراتيجية وأنشطة منتظمة في مجال التواصل لاطلاع الجمهور على أنشطته، والأهم من ذلك، على آرائه.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المجلس ثغرة أخرى تكمن في غياب المتابعة بعد ورش العمل والأنشطة.

يحتاج الموقع الإلكتروني الحالي إلى تحديث نتيجة عدم وجود موظّف مكلّف بمهّمة تحديث الموقع، وأنشطة التواصل والاتصالات الخارجية.

التعاون

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء مسح لكافة شركاء التعاون المحتملين، والمؤسسات التي تمتلك قدرات بحثية، والسعي إلى التواصل معهم، مع تنحية مقدّمي الخدمات التجارية الذيم يتقاضون أجراً لقاء هذه الخدمات.

يمكن للرئيس أن يتولّى مهمّة التواصل، لكن يجب تعيين شخص متخصّص لديه خبرة في البحوث كنظير وشريك في النقاش.

ينبغي البحث عن فرص تعاون إضافية والاستفادة منها، مثل الفرصة السانحة للمجلس حالياً مع مجلس ساحل العاج ومع الجامعة اللبنانية.

يجب التعاون مع مؤسسات مثل إدارة الإحصاء المركزي بغية تبادل البيانات.

نقاط القوة

يشكّل المجلس المساحة الوحيدة لقيام حوار مستعرض بين مختلف مكوّنات المجتمع المدني. إنه يجمع نقابات واتحادات العمال وأصحاب المهن الحرة والأعمال، ومنظمات المجتمع المدني. كما أن الأحزاب السياسية والجماعات الطائفية ممثّلة بشكل غير مباشر في المجلس.

يوفّر المجلس نقطة تقاطع بين الطوائف والأحزاب السياسية والقطاعات. ومن شأن هذا التقاطع أن يخفّف من حدّة الضغوط السائدة في البلاد من خلال منصّة الحوار التي يوفرها.

يّعتبر المجلس ممثّلاً صحيحاً للمجتمع المدني لأنه يمثل اتحادات الجمعيات وليس الجمعيات الفردية. يضم المجلس ممثلين عن ٤٣ قطاعاً (من سائق التاكسي إلى أصحاب المصارف)، داخل مؤسسات الدولة اللبنانية.

هو المؤسسة التي يمكن أن تُجري حواراً مباشراً مع الحكومة (مجلس الوزراء، مجلس النواب، الوزارات والمؤسسات العامة، والبلديات).

إنه المكان الذي يتيح مناقشة القضايا العامة الشائعة (على عكس القضايا القطاعية) والربط بينها على نحو متعدّد التخصّصات.

يرمي الحوار الذي يجريه المجلس إلى التوصّل إلى نقاط توافق يتمّ اعتمادها من قبل الحكومة، وهو يتمتّع بالتالي بسلطة أخلاقية.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قدرة على عقد الاجتماعات، وهو مؤسسة شبه دستورية رسمية مكلّفة بإجراء حوارات.

قد يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة فعّالة من حيث التكلفة لأن عضويته تتمّ على أساس طوعي.

نقاط الضعف

إن السياق السياسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وطريقة تشكيله، و"افتقاره" إلى الاستقلالية، هي نقاط ضعف لديه.

ويُعتبر التوزيع الطائفي للمناصب وسيلةً لفرض السيطرة السياسية على المجلس. بالإضافة إلى ذلك، تُفرض هذه السيطرة مسبقاً على النقابات. لا تقترح النقابات والجماعات الأخرى دائماً أنسب المرشّحين.

ما من كتلة حاسمة قادرة على تحقيق توافق في الآراء داخل المجلس.

كما يبدو للناس عموماً، يتمحور عمل المجلس الحالي بشكل أساسي حول عقد الاجتماعات مع السياسيين والممثلين الدوليين والزعماء الدينيين، وهو يكرّس جهوداً أقلّ لإجراء الحوارات الوطنية حول القضايا الرئيسية.

تتوقف أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حدٍ كبير على العلاقات العامة لرئيسه، وقربه من رجال السلطة.

الفرص

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل على إيجاد فرصه الخاصة، من دون أن ينتظر من الحكومة أن تطلب منه إسداء المشورة. بمعنى آخر، علية استحداث "الحاجة إلى النصيحة".

يتطلّع عهد الرئاسة الحالية في لبنان إلى أيصال صورة تعبّر عن الرغبة في إعادة بناء المؤسسات وإحياء الحوار الثلاثي.

لقد أُعيد تفعيل نشاط المجلس، وهو يقوم باقتراح آرائه على الحكومة.

برز المجلس من خلال التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة.

تتوقف الفرص على مبادرة المجلس. إذا ما تمكّن من معالجة مشكلةٍ ما من الألف إلى الياء وتغطية كافة جوانبها، وإذا ما كان قادراً على إعادة تنظيم نفسه داخلياً، حينها فقط يمكنه فرض نفسه. كذلك، إذا قدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشورة صحيحة بشأن مسألة معيّنة (أزمة إدارة النفايات مثلاً)، فلا يمكن تجاهلها، وسيدعمها الناس عموماً.

المخاطر

لا تنظر الحكومة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كطرفٍ فاعلٍ رئيسي.

لا تلجأ الحكومة إلى المجلس للحصول على المشورة لأنها لا تعترف فعلياً بدوره، بل قد يُعتبر جهة منافسة لمجلس النواب ومؤسسة تكرر عمله.

نادراً ما تلتمس الحكومة رأي المجلس. لقد طُلب منه إبداء الرأي مرتين خلال عام ونصف حول القضايا المتعلّقة بمشروع قانون الموازنة الوطنية التي نوقشت في مجلس النواب: ١) مسألة الإبراء من الدين و٢) تشجيع توظيف العمالة اللبنانية.

القضايا التي يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي معالجتها في حواراته

على المجلس أن يبتّ في عدد من للدراسات والقضايا المتعلّقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي ما يلي قائمة بالموضوعات التي اقتُرحت في مختلف المقابلات:

- استراتيجية/خطة "الضمان الاجتماعي".
- الآباء والأمهات مقابل مشاكل المدارس
- قضايا المستأجرين وأصحاب الملك
- سلسلة الرتب والرواتب
- النظام الضريبي
- خطط الضمان الاجتماعي والتقاعد

- العمّال الأجانب
- مشاريع CEDRE سيدر، صلاحيتها وتأثيرها
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (وهي سلسلة من السياسات) والتصديق عليها.
- تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات
- إدارة المخلفات
- سياسة الإسكان
- سياسة شاملة للنقل العام: يجري العمل حالياً على بعض المشاريع في هذا المجال، ويمكن للمجلس أن يدرس هذه المشاريع ويتبيّن كيفية إحداث فرق في هذه المسألة. ينبغي دراسة موضوع إدارة نظم النقل الحضري، وهو مشروع يديره البنك الدولي.
- تخفيض العجز التجاري
- القطاع الصناعي
- حجم القطاع العام وتوحيد نظام الاستحقاقات الاجتماعية
- دمج التعليم الخاص المجاني ضمن نظام التعليم العام.
- هيكلية النقابات العمالية، على أساس قطاعي وإقليمي. حوالي ٧ ٪ فقط من العاملين ينتمون إلى النقابات، وهي مسألة أساسية في العقد الاجتماعي.
- قانون العمل الذي يمثّل قضية لا يمكن فصلها عن النقطة السابقة.
- المؤسسات العامة والهيئات المستقلّة، الموجودة بأعداد كبيرة، مع العلم أن نطاق عمل بعضها قد تغيّر بمرور الوقت. ينغي حلّ بعض هذه المؤسسات والهيئات، وقد تتضّح الحاجة إلى إنشاء بعضها الجديد منها
- البطالة واستحداث فرص العمل
- التسرّب المدرسي
- سياسة التعليم
- سياسة الصحة والاستشفاء
- البيئة
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- تداعيات أزمة اللاجئين السوريين

الآفاق المستقبلية

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمضي قدماً في مسارين متوازيين:

١. إدخال التحسينات في إطار السياق الحالي والظروف القائمة

٢. إنشاء لجنة لدراسة الإصلاحات الواجب إدخالها على نظامه الداخلي

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل على فرض وجوده من خلال تحقيق سلسلة من الإنجازات. وينبغي أن يقدّم المشورة المفيدة والمبتكرة، ويصدر مقترحات في مجال السياسات العامة، وينظّم الحوارات، ويحلّ النزاعات بين الجهات الفاعلة، ويمدّ علاقات مع المجتمع المدني.

يجب أن يكتسب المجلس المصداقية والثقة كي يثبت نفسه كمساحة للحوار، وهو ما يمكن تحقيقه بالسبل التالية:

١. على المجلس تغيير صورته بإحداث صدمة إيجابية، إذ يتعيّن عليه اتخاذ قرار حاسم في ما يتعلق بدوره الأساسي، وهو أن يكون صوت "الذين لا صوت لهم"، وأن يبادر إلى الحوار بين المجموعات التي تحتج في الشوارع، لكنه لا يطرح المجلس نفسه كطرف فاعل رئيسي في هذا الشأن. ويمكن لرئيس المجلس أن يصرّح بوضوح وبشكلٍ علني عن إمكانية اضطلاعه بهذا الدور (من خلال مؤتمر صحفي على سبيل المثال). ينبغي على المجلس أن يتّخذ خطوات جريئة ليفرض مكانته كأمر واقع، رغم افتقاره إلى الموارد والكفاءات. على سبيل المثال، لقد تمكنّت هيئة التنسيق النقابية، التي لم تكن تتمتّع بأي صفة قانونية، من إثبات وجودها، وحشد مئات المحتجّين في الشوارع، والفوز في معركة من أجل سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

٢. على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسعى إلى تمييز نفسه عن الحكومة، وعن من هم في السلطة، وعن أصحاب الأعمال والقطاع المصرفي (لكن من دون أن يتبنّي وجهات نظر المجموعات الأخرى بالكامل).

٣. يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي توسيع نطاق استشاراته عن طريق إنشاء مجموعات عمل تضمّ مجموعات غير ممثّلة في المجلس. كما ينبغي إنشاء قائمة بالمجموعات أو منظّمات المجتمع المدني الأكثر تمثيلاً وفقاً لمعيار محدّد مسبقاً، والتواصل معهم عند مناقشة القضايا.

٤. على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل على اختيار وتمثيل الأعضاء بشكل أفضل (لإدراج جهات فاعلة جديدة في مجالات التعليم والبيئة والتنمية على سبيل المثال، وكذلك البلديات/ الاتحادات البلدية).

٥. يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ألا ينتظر مظلّة سياسية لمعالجة قضية معيّنة، فعادةً ما تحاول النخبة السياسية عرقلة عمله. لذا، عليه أن يبذل جهوداً لإثبات جدواه من خلال تنظيم الحوارات، وبالأخصّ تلك التي لا تستطيع القوى التقليدية القيام بها.

٦. أن سعي المجلس إلى اتّخاذ المبادرات وإثبات كفاءته في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يعزز وجوده. مثلاً، تُشكّل المناقشات التي أجراها مؤخراً بشأن الفساد خطوة جيدة في سبيل فرض وجوده. ينبغي للمجلس أن يقوم بخطوات إيجابية في بعض القضايا الحساسة التي تتعلّق بمصالح غالبية الجهات الفاعلة ومصلحة البلد، الأمر الذي سيفضي حتماً إلى تكريس مكانته. وبالتالي، فإن المؤسسات العامة الأخرى، وحتى مؤسسات القطاع الخاص، سيلجؤون إليه.

٧. على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتمكّن من تحقيق بعض الإنجازات في ٣ إلى ٤ قضايا، وهو ما يسهم في إثبات جدواه كمنظمة فعّالة.

٨. يجب على المجلس أن يضع أجندة واضحة تشمل مواضيع جديّة، وأن يستهل تنفيذ هذه الأجندة بمعالجة موضوع يمكنّه من تحقيق إنجازٍ ما. يجب أن يختار المجلس من بين القضايا المطروحة "على الطاولة" والتي لم تلقى أيّ حلولاً بعد. في هذه الحالة، يكمن دور المجلس في الخروج بتوصيات في هذا الصدد.

٩. لا يمكن للمجلس أن يطرح نفسه كبديل لجميع مؤسسات الدولة، ولا يمكنه معالجة كافة القضايا العالقة، بل عليه أن يُحدّد أولوياته. لا بدّ من ابتكار آلية واضحة لعقد حوارات منظّمة، مع الحرص على عدم البدء بمواضيع شائكة قد يخفق في حلّها. كما يجب وضع إستراتيجية للمواضيع التي ينوي التطرّق إليها، وهي ليست بالمهمّة السهلة. لا ينبغي للمجلس اختيار مواضيع معقدة للغاية، بل تحديد الموضوعات من خلال عملية عصف ذهني/ شحذ الأفكار بين الأعضاء.

١٠. على المجلس أن يحاول إثارة اهتمام وحماسة أعضائه، وتحسين دور اللجان.

١١. إن انضمام العديد من الأشخاص إلى عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي جاء بمثابة "جائزة"، أي إنه منصب مرموق. يجب تحفيز الأعضاء على الانخراط بحماسة في أنشطة المجلس، كجزءٍ من هذه المؤسسة، ويمكن حثّهم على ذلك من خلال تحقيق بعض الانجازات.

١٢. يمكن إعادة النظر في النظام الداخلي بغية تعديل شرط تحقيق النصاب القانوني بثلثي الأعضاء لبدء عملية إسداء المشورة للحكومة. عادةً ما يُشكّل تمثيل الاغتراب اللبناني عقبة أمام الوصول إلى النصاب القانوني.

١٣. على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحسين علاقاته في مجال الاتصالات والتواصل الإعلام.

لتحقيق النقاط المذكورة أعلاه، يجب التأكيد على بعض الشروط المسبقة: كاريزما رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وموظفيه الرئيسيين وانفتاحهم، معرفة كيفية التعامل مع العقبات التنظيمية الداخلية، حلّ مسألة عدم انتظام الاجتماعات وغياب المتابعة للقضايا المطروحة.